بدل «انتقالية» الحكومة!!

الفساد أصبح يمثل مادة دسمة لأجهزة الرقابة والإعلام إذا أرادت الوقوف على أداء حكومة باسندوة المتقشفة جداً..

ولأن الفساد الحكومي ممنهج فإن النزر اليسير هو ما يطلع عليه الإعلام ويقوم بكشفه، فبعد أن كشف الإعلام سفريات ورحلات وزراء الوفاق بين الدول وما يتقاضونه من بدل «أخضر» سعت الحكومة الى البحث عن أسلوب جديد للحصول على «البدل» فاهتدت بعقلية «الفيد» إلى وضع بند حديث في كشوفات البدلات اسمه بدل «انتقال» مأخوذ من «الانتقالية» الصفة الرسمية لحكومة باسندوة.

واعتمدت تحت هذا البند مبلغ ٤٧٠ ألف ريال لكل وزير كمبلغ إضافي على الراتب الأساسي بطريقة سرية أحيطت بنوع من التكتم، وكانت صحيفة «الشارع» قد نقلت قبل أيام عن مصدر في وزارة المالية قوله: إن الحكومة أقرت منذ ٨ أشهر صرف المبلغ الشهري لكل وزير، حيث ظل الوزراء يتسلمون المبلغ بشكل سري من مكتب وزير المالية..

وأضاف المصدر أن عدداً من الوزراء اعترضوا على الطريقة السرية لاستلام المبلغ شهرياً.. مشيراً الى أن الحكومة أصدرت قراراً بإضافة المبلغ المقدر شهرياً بـ«١٦» مليون ريال الى الراتب الأساسي.

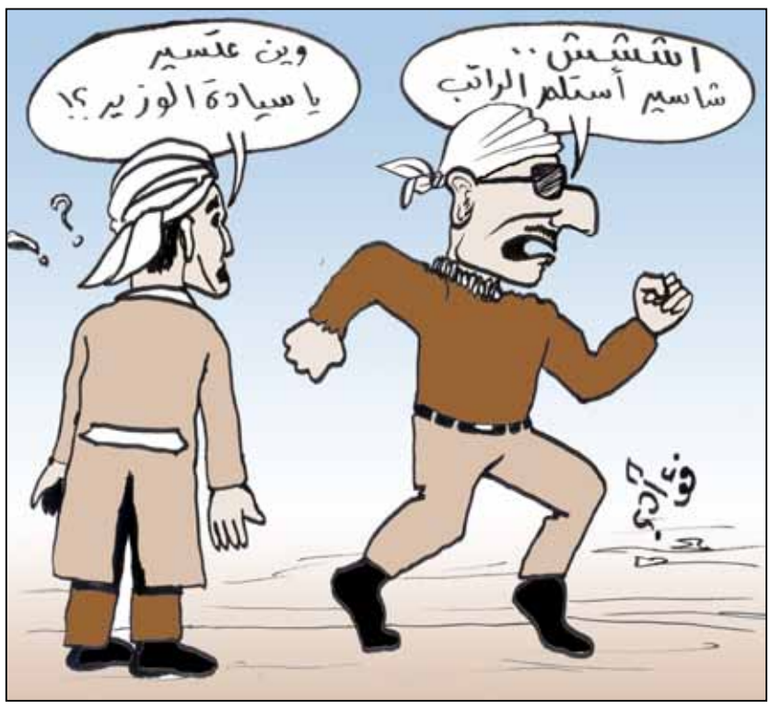

بلد المليون وكيل!!

لا أعتقد أن حل قصور وعجز وفشل حكومة الوفاق مرهون بتعيين وكلاء للوزراء بأعداد كبيرة.

فشل الحكومة قائم على حاله، بل يزداد عمقاً مع استمرار الوزراء في حشر أنوفهم في كل شاردة وواردة تتعلق بالمناكفات الحزبية ومع زيادة ضخ الوكلاء الذين ينشغلون كثيراً في البحث عن مكاتب أو سيارات حتى غدا بعضهم عبئاً على وزاراتهم التي لا تستطيع تلبية حاجيات الوكيل الجديد.

الحكومة بحاجة الى برامج وخطط وتغليب المصلحة الوطنية على ما سواها، أما الحلول بالوكلاء فلن يزيد الأمر الا سوءاً ومصادمات فيما بينهم خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالسفريات والجولات السياحية التي تفننت بها حكومة الوفاق وإن كانت مدعمة بالتقارير عن المهمة.

إذا دعونا نسمع نشرة الأخبار ففي جعبة المذيع مجموعة من الوكلاء الجدد!!

حيّا بهم!!

- ٨١٨ مليار ريال نفقات مجهولة لحكومة باسندوة.

- انفاق ٢,٥ مليار على ١٥٥ سفرية حكومية.

- ٥٠٠ ألف لكل شهيد و٢٠٠ ألف لكل جريح في حادث الطائرة.

- حكومة باسندوة تصرف ٩٢ مليون ريال مرتبات مرافقي حميد الأحمر.

- ٥ ملايين يمني محتاجون لمساعدات غذائية.

- اليمن في المرتبة ١٦٤ من بين ١٨٣ دولة في مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد.

الوزراء الصامتون!!

من غير المعقول ألا نسمع حساً أو خبراً عن بعض الوزراء في زمن تعدد القنوات والصحف والإذاعات ورغبة التصريحات!!

الوزراء الذين لا نسمعهم في النشرات ولا نقرأهم في الصحف لا يعملون بصمت ولا يكرهون الأضواء وليسوا خرساً كما يظنهم البعض.. إنهم يعملون وفقاً للمثل «ما بدى بدينا عليه» ورغم أنهم مصنفون حزبياً إلا أنهم يدسون رؤوسهم في التراب ويحسبون أنهم يحسنون صُنعاً!!

لقد أصبح المواطن يحن لسماع أو رؤية الوزراء الصامتين حتى ولو في إعلان «اختياري»!!

وزارة «الإصلاح» والتعليم!!

يعد وزير التربية الإصلاحي عبدالرزاق الأشول الأكثر بين وزراء المشترك ممارسة لإقصاء الكوادر المؤهلة وحشو ديوان الوزارة ومكاتبها بقيادات إصلاحية مستهلكة ولكنها متحمسة لنخر التعليم وتسييسه..

هناك كفاءات في التربية لاتزال في مناصبها ولكنها فقدت الثقة والاقتناع بجدوى بقائها في ظل وزير يحن لجذور وبذور حزب الإصلاح في هذه الوزارة ويعمل جاهداً لتفريغها من مقومات العطاء التربوي الخالص..

ما يحصل في التربية يدق ناقوس الخطر ويوصل أكثر من تحذير ورسالة للمعنيين.. وإذا لم يردع العبث الحاصل فإن البعد الثقافي والسلوكي المتطرف لحزب الاصلاح سيتفشى في مفاصل التعليم وسيهدد مستقبل الدولة المدنية الخالية من الغلو والتي ينشدها اليمنيون وطناً لأجيال نقية من كل ملوثات وأوساخ السياسة ا لمتطر فة التي تتسلل اليوم الى الهيكل ا لتعليمي في وزارة «الإصلاح» والتعليم!!

وزير العدل يدرس رفع الحصانة عن المتهمين في جريمة دار الرئاسة

لايزال وزير العدل مرشد العرشاني يرفض مغادرة الذهنية الإقصائية التي لا تقبل الآخر أياً كانت وظيفته حتى ولو كان محاسباً أو قاضياً ما دام له صلة بالنظام «القديم- الحديث»..

يعتقد العرشاني أن قضية جامع دار الرئاسة قد فات أوانها أو أنها ليست ذات أهمية في برنامج الوزير وربما أنها ستأتي على حصانة أسياده.. ولهذا لايزال عرشاني الاصلاح يرفض منذ شهر كامل وبشكل قاطع مقابلة الفريق القانوني أو أحد أعضائه الموكلين بالترافع أمام القضاء عن ضحايا جريمة مسجد دار الرئاسة، وقد أكد المحامي محمد المسوري أن العرشاني امتنع عن استكمال الإجراءات القانونية بإحالة مذكرة النائب العام الى البرلمان بخصوص رفع الحصانة عن المتهمين من أعضاء مجلس النواب في جريمة دار الرئاسة الارهابية.

مشيراً الى أن مذكرة النائب العام لها نحو شهر مجمدة في مكتب الوزير العرشاني الذي أبلغ بأنه يقوم بدراسة ملف القضية وهذا ليس من اختصاصه كونه جهة إدارية وليس قضائية!!

إذا كان وزير العدل يظن أنها بأسلوبه المتلاعب بالقضايا قادر على التلاعب بقضية استهدفت رئيس وكبار رجالات الدولة فهو واهم ولايزال يعرُش في غيه القديم!!

باسندوة يعطل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اقدم رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة على تعطيل عمل هيئة مكافحة الفساد.. مثل تنصلاً واضحاً ورفضاً صريحاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافقت عليها بلادنا..

للأسف مكتب الأمم المتحدة وكل المنظمات التي تدّعي النزاهة ومكافحة الفساد لم تحرك ساكناً ولم تعترض أو تحتج.. أو تصدر بياناً ضد معيقي مكافحة الفساد في بلادنا.. ويكفي أنهم يتغنون أن اليمنيين يواجهون الجوع.. لكنهم لا يجرأون عن كشف اللصوص الذين يسرقون لقمة عيش الشعب اليمني!!

محامي الأموال العامة يحجز مليارات الجرحى

وجه القائم بأعمال النائب العام القاضي/ طه محمد صالح الدعوى المقدمه للنائب العام للأخ المحامي العام للأموال العامة القاضي /سعيد العاقل للنظر في الدعوى والتوجيه بما يلزم وفقاً للقانون.

وجه القاضي العاقل القاضي/ رمزي الشوافي وكيل نيابة الأموال العامة الإبتدائية الثانية بإستكمال الإجراءات وفقاً للقانون بما فيها الحجز على مبلغ وقدره مليارات ومائتان وثمانية وأربعون مليون ريال (٢,٢٤٨,٠٠٠,٠٠٠) محول من وزارة المالية ومودع لدى الهيئة العامة للبريد بدون أي مصوغ قانوني حجزاً تحفظياً.

وكان صخر الوجيه وزير المالية قد حول المبلغ الى البريد لصالح جرحى ٢٠١١م عبر مؤسة «وفاء» التابعة لحزب الاصلاح.